قضية الاسكندرونة

تأليف

الدكتور
مجيد خدوري

استاذ العلوم السياسية في المعهد العالي
للدراسات الدولية – جامعة جون هبكنز
الولايات المتحدة

مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر بدمشق

هاتف ١٤٥٥٩

حقوق الطبع محفوظة

ملاحظة :

وقع خطأ في ترقيم الصفحات فجاء الرقم ٩٩ بدلاً من ٨٩ من دون نقص في المادة .

مقدمة الكتاب

لقد بدأت في التفكير بوضع هذا الكتاب في اواخر السنة ١٩٣٩ على اثر ضم الجمهورية التركية للواء الاسكندرونة ، فقد استرعى نظري ان كثيراً من الشباب العربي المثقف لم يكن ملماً إلماماً كافياً بمقدمات هذا الحادث الخطير ولابما جرى في ندوة العصبة من مباحثات ومساومات على حساب العرب . وكنت آنئذٍ قد تعينت استاذاً في دار المعلمين العالية ببغداد ، بعد تخرجي من جامعة شيكاغو ، فوجدت في هذا المعهد بعض عرب الاسكندرونة النابهين الذين هاجروا الى العراق للدراسة والاقامة . وقد اثار فيّ حزنهم لفقدان وطنهم رغبة اكيدة للمضي في ما اعتزمت عليه من وضع كتاب عن قضية الاسكندرونة .

وحدث في اواخر السنة ١٩٤٠ أن قدم الى العراق بعض الساسة السوريين ، على اثر حوادث الاضطراب في الشام ، منهم المغفور له سعد الله الجابري ودولة السيد جميل مردم وغيرهما ، فانتهزت هذه الفرصة لاتحدث إليهم بخصوص الاسكندرونة ، وقد تكرم كل من مردم والجابري ، ولاسيما الاول منهما ، بالاجابة عن كل ماوجهت إليهما من اسئلة . ولقد زودني مردم بك بكل ما كان لديه من الوثائق والاوراق الرسمية المتعلقة بالاسكندرونة ، اذ كان ينوي دولته حينئذٍ تدوين مذكراته السياسية اثناء اقامته في العراق فاصطحب معه وثائقه الرسمية .

ولقد انتهزت ايضاً فرصة رجوع فخامة السيد ناجي شوكة الى العراق بمناسبة اشتراكه في الوزارة ، وكان حينئذٍ في تركية وزيراً مفوضاً للعراق ، فاتصلت به لنفس الغاية . ولقد زودني فخامته بما لديه من المعلومات والوثائق لاسيما تلك التي تتعلق بمشروع التقسيم الذي عرضه العراق على تركية ، كما اتصلت بفخامة السيد توفيق السويدي ، وكان وزيراً للخارجية العراقية في الادوار الاخيرة لقضية الاسكندرونة ، وتداولت معه في بعض النقاط المتعلقة بوساطة العراق .

اما الوثائق الفرنسية والتركية المتعلقة بقضية الاسكندرونة فقد رجعت إليها في منشورات عصبة الامم ، اذ نشرتها العصبة كاملة في مجلتها الرسمية وفي محاضر لجنة الانتدابات الدائمة .

ولا يسعني الآن الا أن اشكر شكراً جزيلاً اولئك الذين زودوني بهذه المعلومات القيمة ، كما يسرني ان اشكر طلابي من عرب الاسكندرونة الذين درسوا في العراق ولاسيما السيد محمد علي الزرقا فقد اصطحب معه مجموعة قيمة من المطبوعات العربية والتركية ،من جرائد ونشرات ، التي اتيح لي الاستفادة منها في وضع هذا الكتاب .

ومع اني انتهيت من وضع هذا الكتاب في اواخر السنة ١٩٤٢ فقد حالت ظروف الحرب دون نشره ، ولكني آثرت نشر خلاصته اولاً في مقال باللغة الانكليزية ظهر في مجلة القانون الدولي الاميركية لشهر تموز سنة ١٩٤٥ (المجلد ٣٩ في الصفحات ٤٠٦ الى ٤٢٥) .

ونظراً لسفري الى الولايات المتحدة بدعوة من احدى جامعاتها للتدريس فيها فقد تأخر نشر الكتاب الى هذا اليوم ،ولذلك فاني اود ان اشكر اخواني الذين ساعدوا على نشره والقيام بمهام طبعه .

مجيد خدوري

واشنطن

٤ حزيران ١٩٥٣

الإهداء

الى الدكتور قسطنطين زريق

الفصل الأول

توطئة

ان قضية الاسكندرونة تقدم مثالاً واضحاً للنتائج المحزنة التي تنجم عن اجراء تسوية غير تامة لمعاهدات الصلح التي تعقد بين دولتين او اكثر فيؤدي ذلك بعدئذٍ الى نزاع غير محمود قد تكون نتيجته خسارة فادحة لأحد الجانبين الخاضعين لاحكام تلك المعاهدات . فقد عقد الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى معاهدة الصلح مع تركية في لوزان (٢٤ تموز ١٩٢٣) فنشأ من جراء ذلك مشاكل خطيرة أدت في النهاية الى خسران سورية لواء الاسكندرونة بكامله .

واذا رجعنا الى محاضر مؤتمر لوزان نجد أن قضيتين مهمتين قد تركتا بدون تسوية حاسمة في لوزان وهما : قضية النزاع حول ولاية الموصل ، وهي التي تشمل القسم الشمالي من العراق ، والتي انبرت تركية للمطالبة بها فخاصمت من أجل ذلك حكومتي العراق وانكلترة وبقي النزاع حولها قائماً حتى حسم آخر الأمر من قبل عصبة الامم فأعطيت للعراق بقرار مجلس العصبة في ١٦ كانون أول ١٩٢٥ .

ولقد انبرت تركية للمرة الثانية ، بعد مضي عشر سنوات على قضية الموصل ، للنزاع مع فرنسة وسورية في المطالبة بلواء الاسكندرونة ، متمسكة بأهداب النفوذ الذي منحتها اياه فرنسة في اتفاقية أنقرة (٢٠ تشرين أول ١٩٢١) التي اقرتها معاهدة لوزان دون حسم القضية بصورة نهائية . ولقد ساء الوضع الدولي في هذه الآونة وضعف مركز عصبة الامم الامر الذي دفع بتركية الى الاصرار على وجهة نظرها في المطالبة بلواء الاسكندرونة . وحدث أيضاً أن مركز فرنسة ، كدولة منتدبة على سورية ، قد وهن في البحر المتوسط من جراء

منافسة ايطالية لها ، فاصبحت بحاجة ماسة الى الصداقة التركية لتقوية مركزها في البحر المتوسط الشرقي . ولقد ساعدت كل هـذه الظروف تركية فتمسكت بمطالبتها لضم الاسكندرونة وربحت في الاخير قضيتها فاصبح اليوم ولاية من ولاياتها .

ولا ريب في ان كلاً من العراق وانكلترة ، وسورية وفرنسة ، كانت في غنى عن اثارة تركية لقضيتي الموصل والاسكندرونة لو ادركت الدول المفاوضة ما سيخبئه لها المستقبل من جراء ترك هاتين القضيتين معلقتين أثناء البحث فيهما في مؤتمر لوزان . أجل ان هذه المشاكل قد اعتبرت ثانوية بنظر الحلفـاء بالنسبة لمشاكل التسوية الاوروبية في مؤتمر الصلح بباريز ، الا أنه يجب ألا يغرب عن البال أيضاً أن دول الحلفاء لم تكن متفقة في مابينهـا في الامور المتعلقة بتركية فأدى ذلك الاختلاف الى اهمال المشاكل معلقة على امل حسمها بالمفاوضة بعد الانتهاء من عقد معاهدة الصلح في لوزان . ولقد ساعد ذلك الاختلاف وهـذا الاهمال تركية على استغلالها لمصلحتها . فولاية الموصل مثلاً ، التي أصرت تركية على المطالبة بها ، قد تركت للنظر فيها وحسمها بالمفاوضة المبـاشرة بين انكلترة وتركية في خلال تسعة أشهر بعد التوقيع على معاهدة لوزان على أن تحـال الى مجلس عصبة الامم اذا فشلت المفاوضات لحلهـا في خلال تلك المدة المذكورة . ولقد كان اهمال قضية الموصل في مؤتمر لوزان على تلك الصورة سبب نزاع شديد نشب بين تركية من جهة والعراق وانكلترة من الجهة الثانية .

أما أصل قضية الاسكندرونة فيرجع الى موقف فرنسة الموالي من تركية قبيل مؤتمر لوزان ، عـداء لانكلترة ، فتنازلت لتركية في اتفاقية انقرة (٢٠ تشرين أول ١٩٢١) عن امتيازات خاصة للعناصر التركية الساكنة في الاسكندرونة ووعدت بوضع لواء الاسكندرونة بكامله في مركز خاص من الوجهة الادارية ضمن الادارة الفرنسية على سورية . وقد أقرت معاهدة لوزان اتفـاقية أنقرة فاصبح لتركية مجال مهم للتدخل في شؤون اللواء ومن ثم للمطالبة بضمه اليها .

يظهر مما بسطناه أعـلاه أن دراسة قضية الاسكندرونة تتطلب أولاً دراسة

وتحليل اتفاقية أنقرة بشيء من التفصيل وبيان الامور التي تذرعت بها تركية في ما بعد للتدخل في شؤون لواء الاسكندرونة ، ثم نعرض دراسة المناقشات السياسية والقانونية التي دارت بين تركية وفرنسة والظروف الدولية التي احاطت بالقضية حين عرضت على بساط البحث حتى حسمت بتنازل فرنسة ارضاء لتركية على حساب سورية .

الفصل الثاني

اتفاقية أنقرة

(٢٠ تشرين أول ١٩٢١)

وضع لواء الاسكندرونة قبل اتفاقية أنقرة

أشار المغفور له الشريف حسين في الكتاب الذي أرسله إلى السر هنرى مكماهون في ١٤ تموز ١٩١٥ — أثناء المفاوضات التي جرت بينه وبين الانكليز لفصل البلاد العربية عن جسم الدولة العثمانية — إلى أن الحدود الشمالية للبلاد العربية يجب أن تمتد إلى مرسين وأدنة ، إلى خط عرض ٣٧ شمالاً ، فتغدو منطقة الاسكندرونة وأنطاكية جزءاً من الدولة العربية المنشودة [١] . أما السر هنري مكماهون فاقترح فصل هذه المنطقة في الكتاب الذي أرسله الى الشريف حسين في ٢٤ تشرين أول ١٩١٥ زاعماً أن سكانها ليسوا عرباً خلصاً [٢] . فرفض الشريف حسين هذا الاقتراح ، وأصر على رأيه في الكتاب الذي بعثه الى السر هنري مكماهون في ٥ تشرين ثانٍ ١٩١٥ ، في أن سكان هذه المنطقة عرب ، لكنه رضي أخيراً بالتنازل عن مرسين وأدنة فقط [٣] .

---

(١) راجع نص المراسلات بين الشريف حسين والانكليز . ان النص الرسمي لهذه المراسلات كما يلي :

Correspondance Between Sir Henry Macmahon. and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915 - March 1916 , Miscellaneous No.3 (1939), cmd. 5957 London: H. M. Stationery Office, 1939), P. 3.

(٢) المصدر السابق ص ٨

(٣) » » ص ٩

وتجد ذكر وجوب إبقاء لواء الاسكندرونة ضمن البلاد العربية قد تردد في مراسلات ومذكرات أخرى . فقد ذكر ذلك الشريف علي في رسالة كتبها قبيل الثورة العربية ، في ٢٦ آيار ١٩١٦ [١] ، وأشار اليها الأمير فيصل في مذكرته التي قدمها إلى مؤتمر الصلح في ٢٩ كانون الثاني ١٩١٩ [٢] . فلما عقد الحلفاء معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية (معاهدة سفر) في ١٠ آب ١٩٢٠ تنازلت الدولة العثمانية عن منطقتي الاسكندرونة وكيليكية معاً واعتبرتا جزءاً متمماً للبلاد العربية المنسلخة عنها [٣] .

على أن معاهدة سفر أثارت ثائر الوطنيين الأتراك فالتف بعض أعضاء البرلمان العثماني حول مصطفى كمال الذي قاد الحركة الوطنية في شرقي الأناضول ورفض الاعتراف بمعاهدة سفر . وقد وضع مصطفى كمال وأتباعه برنامجهم الوطني المعروف بـ « ميثاق المجلس الوطني الكبير » ، وأعلنوا بموجبه تكوين تركية جديدة مؤلفة من جميع أجزاء الدولة العثمانية التي تسود فيها أغلبية تركية .

وقد ساعدت الظروف الدولية هذه الحركة الوطنية . فقد دبّ الخلاف بين الحلفاء ، ولا سيما بين انكلترة وفرنسة وايطالية ، من جراء السياسة التي انتهجتها انكلترة في الشرق الأدنى ، وذلك بافساحها المجال لليونان لمحاربة تركية والتوغل في آسيا الصغرى ، فانتهز الكماليون هذا الخلاف واستثمروه إلى أبعد حدٍ ممكن بعقد معاهدات صلح منفردة مع الدول ذوات المصالح المتناقضة في الشرق الأدنى .

---

(١) راجع مذكرات لويد جورج عن معاهدات الصلح في كتابه التالي :

David Lloyd George, The Truth About The Peace Treaties (London : Victor Gollanez, 1938) , vol. 2, p. 1021

(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ١٠٣٩

(٣) راجع المادة ٢٧ من معاهدة سفر ، في النص الرسمي التالي :

Treaty ot Peace With Turkey, signed at Sévers, August 10 1920 , Treaty Series No. 11 (1920) , cmd. 964 (London : H. M. Stationery Office, 1920) , art. 27 .

لقد بدأ الاتراك الكماليون بهذه الحركة الدبلمية الموفقة بعقد اتفاقية مع حكومة الاتحاد السوفياتي في ١٦ آذار ١٩٢١ اعترف بموجبها الاتحادالسوفياتي بحكومة المجلس الوطني الكبير وبمساعدته بمعدات عسكرية وعدم الاعتراف باحكام معاهدة سفر . وحدثت مفاوضات سرية بين الكماليين وفرنسة وايطالية عُقد على اثرها اتفاقيات وعدت بموجبها كل من فرنسة وايطالية بالاعتراف بحكومة المجلس الوطني الكبير وبمساعدته بمعدات عسكرية .

عقد اتفاقية أنقرة

اما المفاوضات بين فرنسة والكماليين فقد بدأت على أثر زيارة المسيو فرانكلان بويّون (Franklin - Bouillon) ، أحد أعضاء البرلمان الفرنسي ، الذي بدأ زياراته لتركية منذ السنة ١٩٢٠ بصورة شبه رسمية [١] . فلما سمع بذلك اللورد كرزن (Lord Curzon) ، وزير خارجية انكلترة ، أرسل الى المسيو بريان (M. Briand) ، وزير خارجية فرنسة ، يستفهم منه عن مهمة المسيو فرانكلان – بويّون في تركية . فأجاب المسيو بريان أن رحلة فرانكلان – بويون هي صحفية وشخصية ، وأكد له في مذكرة بعث بها إليه بأن فرنسة لاتفكر في مفاوضة خاصة تتعلق بأمر قضية الصلح العامة . على أن الأخبار وصلت اللورد كرزن ثانية بأن المسيو فرانكلان – بويون شخص مرة أخرى الى تركية ، فوجه اللورد كرزن سؤالاً إلى المسيو بريان عن غرض

---

(١) المسيو فرانكلان – بويون سياسي فرنسي ، ولد في ١٨٧٢ ، ودرس في جامعة اكسفورد بانكلترة ، وهو من الفرنسيين القلائل الذين يتقنون اللغة الانكليزية ويخطبون فيها ارتجالاً . امتاز باستقلاله وصراحته وجرأته . بدأ حياته السياسية في ١٩٠٤ وصار وزيراً للدعاية في ١٩١٧ . وكان في البرلمان الفرنسيمن أشد الذين انتقدوا سياسة كليمنصو ومعاهدة فرساي ، وكان ذلك سبب فشله في الانتخابات التي تلت عقد المعاهدة . وربما كان هذا الاندحار أحدالعوامل التي دفعته الى المغامرة في السياسة الخارجية ، فلعب دوراً ملؤه الجرأة والمغامرة في الاتفاق مع الكماليين وتقريب وجهة نظرهم من فرنسة على حساب الانكليز .

الرحلة ، فأجاب المسيو بريان في مذكرة رسمية (١٤ تموز ١٩٢١) قائلًا : إن الغرض منها هو عقد اتفاقية محلية (Tractation locale) ، وأن ذلك لا يتعلق بمفاوضات الحلفاء مع تركية وتوسطهم في النزاع القائم بين تركية واليونان . على أنه وصلت أخيراً أخبار التوقيع على « اتفاقية أنقرة » في ٢٠ تشرين أول ١٩٢١ وفيها تمّ عقد الصلح بين فرنسة وتركية بعد مفاوضات استمرت منذ آذار ١٩٢١ .

تنص اتفاقية أنقرة على انتهاء حالة الحرب بين فرنسة وتركية (المادة ١) ، وأن الحدود بين تركية والبلاد السورية تتحوّل الى الجنوب على أن يكون الخد الفاصل بينهما خطاً يبتدىء من خليج اسكندرونة (على أن يعين موقعه في مابعد بالاتفاق) من جنوب ضاحية بارس ويمتد شرقاً الى ميدان أكبس (على أن تبقى محطة سكة الحديد ضمن البلاد السورية في هذه الناحية) ، ثم يمتد شرقاً ثم جنوباً حتى تبقى مدينة كليس ضمن الحدود التركية ويبقى الخط الحديد (المسمى بسكة حديد بغداد) داخل الحدود التركية ، ثم يمتد الخط شرقاً حتى يتصل بدجلة عند جزيرة ابن عمر (المادة ٨) ، وهكذا تنازلت فرنسة لتركية عن نحو ١٨٠٠٠ كيلو متراً مربعاً من الاراضي السورية (بما في ذلك كيليكية) بالنسبة للحدود التي وضعت لسورية بموجب معاهدة سفر .

ومنحت اتفاقية أنقرة أيضاً امتيازات خاصة بالسكان الاتراك في لواء الاسكندرونة وأنطاكية بموجب المادة ٧ التي تنص :

« يتألف نظام اداري خاص في منطقة الاسكندرونة ، ويتمتع السكان الاتراك في هذه المنطقة بكافة التسهيلات لنماء ثقافتهم ، وأن يكون للغة التركية هناك مركز رسمي ... »

وقد حصلت الحكومة الفرنسية لقاء ذلك على تصريح من الحكومة التركية بمنح امتيازات اقتصادية لشركات فرنسية بقصد استخراج معادن الحديد والكروم والفضة من وادي خرشوط مدة تسع وتسعين سنة على أن يساهم

الاتراك في رأسمال هذه الشركة الى حد ٥٠ ٪ من الرأسمال المستثمر [١] .

لقد اعتبرت هـــذه الاتفاقية ضربة قاسية للسياسة الانكليزية في الشرق الأدنى ، فأثارت مساجلة دبلمية عنيفة بين اللورد كرزن والمسيو بريان ؛ وزيري الخارجية الانكليزية والفرنسية ، ولكنها لم تحسم الخلاف بينهما اذ استمر حتى ٢٠ أيلول ١٩٢٢ حين ذهب اللورد كرزن نفسه الى باريز للتفاهم مع المسيو بوانكاريه ، رئيس الوزارة الفرنسية ، لايقاف التقدم التركي في تراقية وانهاء الحرب بين تركية واليونان [٢] .

أما فرنسة فقد اعتبرت اتفاقية أنقرة ظفراً دبلمياً لها اذ احبطت السياسة الانكليزية في الشرق الادنى بتأييدها الحركة الكمالية وإيقاف الجيوش اليونانية عند حدها ، وهـذا معناه تقلص النفوذ البريطاني ، وفي الوقت نفسه انتقمت الحكومة الفرنسية لنفسها من عدم تعاون الحكومة الانكليزية معها ووقوفها

---

(١) راجع نص كتاب يوسف كمال بك ، وزير الخارجية التركية ، الى المسيو فرانكلان بويون ، وكذلك المراسلات التي تبودلت بين الحكومتين التركية والفرنسية في الكتاب التالي :

Comte R. de Gontant — Biron ef L. le. Révérend, D' angora à Lausanne (Paris, 1924), PP. 208 — 219.

(٢) كان اللورد كرزن قد أرسل مذكرة رسمية الى المسيو بريان في ٥ تشرين ثان ١٩٢١ يعترض فيها على عقد صلح منفرد مع تركية ويذكر المسيو بريان بأنه سبق أن أكد له بأن ذهاب المسيو فرانكلان – بويون الى تركية لم يكن للمفاوضة في عقد صلح مع تركية ، لأن عقد مثل هذا الصلح يخالف المعاهدة الفرنسية الانكليزية المنعقدة في ٤ أيلول ١٩١٤ وميثاق لندن المنعقد في تشرين ثان ١٩١٥ اللذين ينصان على وجوب عقد صلح مشترك . فأجابت الحكومة الفرنسية على مذكرة كرزن في ١٧ تشرين ثان ١٩٢١ في مذكرة مهمة لاتنازل فيها ، ولكنها كتبت بلهجة لطيفة ، أكدت فيها أن فرنسة كانت بحاجة ماسة لانهـــاء الحركات العسكرية على الحدود السورية الشمالية ، وهي وضعية تختلف عن الحـــدود العراقية التركية اذ ان عامل البعد جعل الانكليز في غنى عن النزاع مع تركية ، كما أن اتفاقية أنقرة انما هي ترتيب محلي ولم يقصد منها معاهدة صلح لأن الاتفاقية لم تعرض على البرلمان الفرنسي ولذا فهي (بموجب القانون الفرنسي) اتفاقية وليست بمعاهـدة صلح . وهكـذا أرادت الحكومة الفرنسية أن تتخلص من المسئولية بالتفريق بين الاتفاقية والمعاهدة كأن الاتفاقية لاتكفي لعقد الصلح مع تركية !

موقف المنتقد تجـــاه السياسة الفرنسية في حوض الرين حيث تركت انكلترة فرنسة وحدها لمجابهة الصعـاب أمام المانية . كما انتقمت لنفسها أيضاً من موقف انكلترا الموالي للأمير فيصل في الشام بينما كانت فرنسة ترمي إلى السيطرة على البلاد السورية كافة .

فالاتفاق الفرنسي التركي إذن ساعد مبدئياً على تقوية مركز فرنسة في الشرق الأدنى بمعاضـــدتها الحركة الكمالية واضعاف مركز انكلترة في آسية الصغرى ،واستطاعت أن تتفرغ لمقاومة الأمير فيصل في الشام وكانت ترمي من وراء ذلك أن يخضع للسياسة الفرنسية وإلا فالحرب بينها وبينه .

على أن هـذا الظفر الظاهري للسياسة الفرنسية كان له أبعد الأثر في إحراج موقف فرنسة في ما بعد في البلاد السورية . فان التنازل عن كيليكية قد أضعف كثيراً من هيبة فرنسة في سورية[1] ، وان تفرغها للقضاء على الحكومة العربية التي أنشأها الأمير فيصل في الشام قد أثار عليها ثائر الوطنيين في الشـــام والبلاد السورية كافة فلم تهدأ ولم تثبط عزيمة السوريين عن مقاومة فرنسة منذ أن خرج فيصل من الشام حتى جلاء الجيوش الفرنسية عنها[2] .

وضع لواء الاسكندرونة الخاص

على أثر عقد اتفاقية أنقرة شرع المفوض السامي الفرنسي بتطبيق أحـكام المادة (٧) فيما يتعلق بادارة لواء الاسكندرونة . والمادة السـابعة ، كما اسلفنا ، تنص على إنشاء نظام إداري خاص باللواء وعلى مساعـدة الاتراك لنماء ثقافتهم واعتبار ان للغة التركية مقاماً رسمياً في اللواء . ولا يخفى أن منح هذه الامتيازات يتفق مع سياسة فرنسة الادارية حيث تميل فرنسة الى تطبيق سياســـة إدارية

---

١) راجع حنا خباز : فرنسة وسورية (مصر : السنة ١٩٢٨)، ج ١ ، ص ٥٥ — ٨٠ .

٢) راجع مجيد خدوري : المسألة السورية (الموصل : السنة ١٩٣٤) ص ٩١ — ٩٢ .

لامركزية في البلاد المشمولة بانتدابها في الشرق الأدنى[1] فأصدر المفوض السامي قراراً (Arrété) لتطبيق النظام الخاص في ٨ آب ١٩٢١ ، ثم ألحقه بقرار آخر في ٤ آذار ١٩٢٣ . وتقرر بذلك أن تطبق في لواء الاسكندرونة جميع القوانين المرعية في دولة حلب ،على ان يُمثل اللواء بنواب في مجلس دولة حلب التمثيلي[2] ويعين في لواء الاسكندرونة متصرف لادارة اللواء وإلى جانبه مندوب المفوض السامي الذي يمارس في الواقع صلاحيات الحاكم السياسي كافة . وللواء ميزانية خاصة يحضرها المتصرف ويعرضها على مجلس اللواء ، وبعد الموافقة عليها يعرضها على مندوب المفوض السامي قبل عرضها على مجلس الدولة التمثيلي في حلب[3] .

ولما حل الجنرال فيكان (Weygand) الاتحـــاد السوري في ٥ كانون أول ١٩٢٤ ، وضم دولة حلب إلى الشام لتكوين دولة سورية واحدة ، انفصل لواء الاسكندرونة عن حلب واتصل بحكومة الشام مع الاحتفاظ بنظامه الخاص . ثم أصدر الجنرال سراي (Sarrail) ،المفوض السامي الذي عقب الجنرال فيكان، قراراً في كانون الثاني ١٩٢٥ ،أيد بموجبه نظام اللواء الخاص في الادارة والمالية ولاسيما في جعل اللغتين : العربية والتركية متساويتين في المقام الرسمي .

---

١) راجع المادة الاولى من صك الانتداب لسورية ولبنان التي تنص : « . . . ويجب على الدولة المنتدبة ان تنشط الاستقلال المحلي بقدر ماتسمح به الاحوال . » . راجع عن سيـــاسة فرنسة الادارية في سورية وأسباب اتباعها سياسة لامركزية كتابنا «المسألةالسورية»ص٩٥-٩٦.

(٢) كان المفوض السامي قد اصدر بضعة قرارات في ايلول ١٩٢٠ بموجبهـــا تألفت اربع دول مستقلة ادارياً بشؤونها الداخلية وهي : دولة الشام ،ودولة لبنان الكبير ، ودولة حلب، ودولة العلويين . ثم منح جبل الدروز في ٤ آذار ١٩٢١ استقلالاً داخليـــاً فاصبح هناك خمس حكومات في البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي . ولما لقيت سياسة التقسيم هذه مقاومة عنيفة من السوريين عدل عنها الجنرال كورو (Gouraud) ، المفوض السامي الفرنسي الاول في سورية، واعلن في ٢٠ حزيران ١٩٢١ دمج دولة حلب والشام والعلويين وتكوين اتحاد منها . ثم اصدر الجنرال كورو نظاماً للاتحاد وانتخب السيد صبحي بركات(من انطاكية) رئيساً للاتحاد . راجع كتابنا « المسألة السورية » ص ٩٧ - ٩٨ .

(٣) راجع تقرير ممثل فرنسة امام لجنة الانتدابات الدائمة في اجتماعها الخامس :
Permanent Mandates Commission , Minutes of The Fifth Session, P . 101 .

ولا ريب في أن موقف المفوضية الفرنسية هذا وإرضاء العنصر التركي بسياستها الادارية اللامركزية قد شجع الحركة الانفصالية في لواء الاسكندرونة، حتى إن نواب اللواء الذين انتخبوا عن أقضية اسكندرونة وانطاكية وقرقخان، في الانتخابات النيابية لكانون الثاني لسنة ١٩٢٦ ، رفعوا كتاباً إلى المفوض السامي يطلبون اليه فيه فصل اللواء نهائياً عن حكومة الشام وربطه مباشرة بالمفوض السامي في بيروت[١] .

وقد اجتمع هؤلاء النواب بالفعل بهيأة مجلس تمثيلي مستقل في ٢٢ شباط ١٩٢٦ ، وفي آذار وضع هـذا المجلس (معتبراً نفسه مجلساً تأسيسياً) قراراً لاعلان استقلال اللواء وانفصاله عن حكومة الشام ، ثم وضع دستوراً خاصاً به وطلب إلى المفوض السامي رسمياً تعيين المسيو دوريو (Durieux) ، مندوب المفوض السامي في الاسكندرونة ، رئيساً لهذه الدولة . وقد أثار هـذا الطلب حكومة الشام فأرسلت وزيري العدلية والمالية إلى الاسكندرونة لحمل المجلس على العدول عن رأيه ، وتمكنا من اقناع المجلس بسحب قراره السابق على أن يبقى اللواء بادارته الخاصة ضمن الدولة السورية .

وإذا فحصنا موقف الموظفين الفرنسيين في مختلف دوائر لواء الاسكندرونة نجد نزعة تشجيع الادارة الخاصة فيهم ، وقد سعوا لتطبيقها بشكل ضمن مصالح العنصر التركي ولكنه أثار تذمر العرب حتى ظهر لهم أن المفوضية الفرنسية قد ناصرت في سياستها الادارية الاتراك على العرب ، وحتى فسر كثير من عرب اللواء هذا التشجيع انه مقدمة لفصل اللواء تدريجاً وتسليمه لتركية[٢] . فكان المسيو دوريو، الذي شغل منصب مندوب المفوض السامي في الاسكندرونة (١٩٢٣ –

---

(١) راجع كتاب :

A . J Toynbee, Surveyof International Affairs 1925 , Vol . 1 . The Islamic world Since The Peace Settlement'(London1927,P .459 و

(٢) هـذا ماصرح به بعض عرب اللواء للمؤلف في حديث معهم عن تطور الادارة الفرنسية في لواء الاسكندرونة .

١٩٣٧) ، والمسيو كارو (Garreau) الذي خلفه (١٩٣٧ — ١٩٣٨) ، يتبعان سياسة لامركزية استفاد منها العنصر التركي وتذمر منها العرب . أما الكومندان كوليه (Collet) الذي خلف كارو وبقي في اللواء بعد انفصاله (١٩٣٨ — ١٩٣٩) ، فكانت ميوله ممالئة لأتراك اللواء . والواقع ان الجانب العربي لم ينل من عطف الموظفين الفرنسيين ما حظي به العنصر التركي ، فكان المسيو بزانتين (Bazantayn) مفتش المعارف يشجع العنصر التركي للاقبال على التعليم ويسهل له السبل بينما كان يثبط عزائم الشباب العرب ويصرفهم إلى مزاولة الحرف . كما أن بعثات اللواء العلمية التي ارسلت إلى دمشق كانت مؤلفة على الاكثر من الطلاب الاتراك ، وكان العرب يشعرون بالغبن في هذه المعاملة . اما المسيو دلبس (Delbes) ، مفتش الزراعة ، فكان يفسح المكان للموظفين الاتراك دون العرب . أضف الى ذلك ان الحكام السياسيين[1] ، امثال الليوتنان كاكون (Gacon) والليوتنان فييه (Fillet) في انطاكية ، والكابتن كيرو (Kerrou) في اسكندرونة ، كانوا يمالئون الاتراك ايضاً . وهكذا اصبح للاتراك حظ اوفر في الوظائف الادارية والتعليمية . ويظهر ان هذه النزعة في توظيف الاتراك كانت متجلية على الأخص في ادرة المعارف[2] . وكان العرب يتذمرون ايضاً مما يلاقونه من الصعوبات في وجه حركاتهم الاجتماعية والرياضية ، فكانت السلطة الفرنسية تغلق نواديهم اذا ظهرت فيها نزعة سياسية ، بينما كانت النوادي التركية تترك وشأنها اذا نزعت

---

(١) ويسمون بضباط الاستخبارات او المصالح الخاصة .

(٢) كان في مدينة انطاكية العام ١٩٢١ مدرسة اعدادية تسمى « المكتب السلطاني » وهي المدرسة الاعدادية الوحيدة في اللواء ، وكانت هذه المدرسة تركية صرفة الى السنة ١٩٢٧ حيث خصص قسم من المدرسة لتعليم الطلاب العرب . على ان اكثرية مدرسي هذا المعهد — حتى في القسم العربي — كانوا من الاتراك . وكان الطلاب العرب يتذمرون مما يلقاه الطلاب الاتراك من التسهيلات التي حرموا منها . ولا شك في ان هناك صعوبة ادارية كبرى امام السلطة الفرنسية في سبيل ارضاء عنصرين متنافسين ، وان الموظف الاداري معرض لنقد الجهتين وقد لا يتوفق في ارضائها حتى اذا كان محايداً . ويظهر ان النقد والتذمر كانا على اشدهما من الجانب العربي .

نحو العمل السياسي . وهكذا قل عن الصحافة العربية التي كانت تعاني ماتعاني بينما كانت الصحف التركية تجد أمامها مجالاً أوسع للعمل . ولا ريب في أن ثروة العنصر التركي في الاواء وغناه عامل مهم ساعده في الاستئثار بالنفوذ ، فكان اكثر الملاكين من الترك بينما كانت الاكثرية الساحقة من العرب الفلاحين فقراء مرتبطين بملاكيهم الأغوات من الاتراك .

اتفاقية دي جوفنيل (٣٠ أيار ١٩٢٦)

يتبين مما سبق أن الحكومة الفرنسية قامت بتعداتها تجاه الاتراك في مايتعلق بتنفيذ اتفاقية انقرة . على اننا لانجد الجانب التركي قد نفذ التعهدات كافة . ذلك لأن بعض الحركات العسكرية كانت تقوم بها عصابات تركية (جتا) فتغير على الحدود السورية ، رغم أن المادة الأولى من الاتفاقية تنص على انتهاء حالة الحرب من يوم التوقيع على الاتفاقية بين الجانبين ، وقد عقب ذلك الهدنة العامة مع تركية في مودانية (Mudania) في ١١ تشرين أول ١٩٢٢ ، ثم عقد الصلح نهائياً مع الحلفاء بموجب معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ . وقد ازدادت هذه الحركات وغارات العصابات على الأخص في اوائل سنة ١٩٢٤ .

ولذلك فقد تألفت لجنة تعيين الحدود المختلطة التي نصت عليها اتفاقية أنقرة (المادة ٨) لوضع الحدود بين الطرفين . واجتمعت اللجنة للعمل في أيلول ١٩٢٥[1] ، وطالب الأتراك ببضعة مراكز جنوب خط فرانكلان – بويون (المقرر في الاتفاقية) كمحطة سكة حديد باياس وبعض القرى العربية التابعة لمدينة كلّس التركية وبعض الاقسام في البقعة الواقعة على الحدود الشرقية . وقد عرقلت هذه المطالب أعمال اللجنة وأوقفت اعمالها حتى وصول المسيو دي جوفنيل (M . de Jouvenel) المفوض السامي الفرنسي الجديد لسورية . وقد أدرك

---

(١) وقد حصل ذلك بعد بضعة اشهر من القضاء على الثورة الكردية في تركية وبعد قيام الثورة السورية على فرنسة ، وهذا يوضح امر اهتمام فرنسة لحسم قضية الحدود .

هـذا خطورة الوضع في وقت تشتعل فيه في سورية ثورة قومية عنيفة (الثورة السورية ١٩٢٥ — ١٩٢٧) ،فرأى ضرورة حسم القضية وذهب بنفسه إلىأنقرة في شباط ١٩٢٦ لانهاء الخلاف . وقد تمّ الاتفاق مبدئياً بينه وبين وزير خارجية تركية الدكتور توفيق رشدي (توفيق رشدي آراس الآن) في ١٨ شبـــاط وضمن ذلك في اتفاقية وخمس بروتوكولات[١] .

لقد عدلت اتفاقية دي جوفنيل بعض أحـكام اتفاقية أنقرة ، وذلك باجابة مطالب الاتراك في باياس وقري كليس . إلا انه تمكن من حمل الاتراك لقاءذلك على وضع مادة خاصة (المادة ١٤) بوجوب الالتجاء الى التحكيم (Arbitration) في أي نزاع ينشأ بين فرنسة (بصفتها دولة منتدبة على سورية) وتركية . واتفق الطرفان على الوقوف موقف « حياد ودي » (Benevolent Neutrality) تجاه أي اعتداء من دولة ثالثة على أحد الجانبين المتعاقدين(كما جاء في المعاهدة المنعقدة بين تركية وروسية في ١٧ كانون أول ١٩٢٥) . كذلك تمّ الاتفـــاق على التعاون بين الحكومتين لمكافحة العصابات في منطقة على الحدود تقع على مسافة ٥٠ كيلو متراً من كل جانب من الحدود التركية السورية . أما البروتوكولات فقد تضمنت إحداها اتفاقية تبادل المجرمين ،والاخرى تنظيم النقليات العسكرية في بعض اقسام سـكة حديد بغداد ، وتضمنت بقية البرتوكولات كافة الأمور المعلقة بين الجانبين المتعاقدين .

بيد أن اتفاقية دي جوفنيل التي جرت المفاوضات من أجلها في أنقرة بينـه وبين الدكتور توفيق رشدي لم يتم التوقيع عليها نهائياً فقد وضعت فيها الأحرف الاولى فقط(Initials)من تواقيع المفاوضين في ١٨ شباط ١٩٢٦ . وقد اثيرت بعض الاعتراضات القانونية التي أخرت التوقيع عليها نهائياً .

---

(١) راجع نصوص الاتفاقية والبروتوكولات في مجلة عصبة الامم :
Journal Officiel - Out 27, 1926 - pP . 9706 ff